ورقة عمل بعنوان

الأداء التدريسي لطلاب التربية العملية لمواكبة الاقتصاد الاخضر

إعـــــداد

أ.د/ كامل دسوقي الحصري

أستاذ مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية

كلية التربية – جامعة المنوفية

المقدمة:

يتسم هذا العصر بالتقدم في كافة جوانب الحياة، ولن يتمكن أي مجتمع من مواكبة هذا التقدم إلا باعتماد تنمية مستدامة لمواجهة التحديات في مختلف الجوانب، لذلك تسعى الدول إلى تطوير وإصلاح منظومتها التعليمية من أجل إعداد القوى البشرية والكفاءات التي تستطيع مواجهة هذه التغيرات.

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم الاقتصاد الاخضر أكثر أهمية في الحوار العالمي، ومن الضروري تعليم الطلاب حول هذا المفهوم من أجل إحداث تغيير إيجابي في العالم. ويهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تمكين المتعلمين من اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة للحفاظ على البيئة وضمان الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. يشمل مواضيع مختلفة مثل التغير المناخي والتنوع البيولوجي والفقر وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي. ولما كان إعداد المعلم وتنميته يلعب دور كبير في نمو جودة وكفاءة النظام التعليمي، تزايد الحث على التركيز على طرق تطوير كفاءته من خلال برامج إعداد المعلم، وكذلك الاهتمام بالتربية العملية باعتبارها فرصه لممارسة الأداء التدريسي.

وعند الحديث عن برامج إعداد المعلم فإنها تحتوي على عنصرين أساسيين: معرفة المعلم بالمادة التي سيعلمها، وكذلك المهارات والمعلومات اللازمة لتدريس تلك المادة. وانطلاقًا ذلك فإنه يجب تضمين مبادئ الاقتصاد الاخضر ضمن برامج إعداد المعلم، لكون هذه المبادئ تمثل بداية الوعي، وتعطي للطلاب خلال فترة التربية العملية فرصة تطبيق المعرفة والتجريب مع استراتيجيات ممارسة أفضل.

ويعد تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليدية إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحسين الإنتاجية، ورفع المعاناة عن الفقراء، وكذلك التحول إلى الزراعة العضوية بدلا من أساليب الزراعة التقليدية، فالاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء التي تعتمد أساساً على الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، لاسيما أن الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمل خضراء، مع ضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، إلى جانب دوره في منع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد (المطيري، ٢٠١٩، ص٥٢٠).

ويحتوي الاقتصاد الأخضر على أربعة أهداف مترابطة ومعتمدة على بعضها البعض وهي زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر من خلال الحد من البطالة، وزيادة الإدماج الاجتماعي والإنصاف، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف أن تكون نظم التعليم والتدريب المهني القائمة النادرة على تجهيز جميع الأفراد بما يلزم من الكفاءات للاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر. (Fine & Guevara 2013, p.262).

فالاقتصاد الأخضر هو اقتصاد جديد يدعم التنمية المستدامة حيث يراعي البعد البيئي في التنمية ويحقق العدالة الاجتماعية والاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، ويعبر الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر (2011، ص ١) بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، وندرة الموارد الإيكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم.

وتعرف فؤاد (٢٠٢٠، ص ١٧٤) أن الاقتصاد الأخضر بأنه أحد الأنظمة أو النماذج الاقتصادية الصديقة للبيئة التي تسعى إلى تحسين رفاهية الإنسان في الأمد البعيد وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال استخدام الأدوات وتكنولوجيا الاقتصاد الخضراء بما لا يحقق ضرراً أو تلوثاً للبيئة في الوقت الحالي، وفي نفس الوقت عدم تعريض الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.

أهمية مواكبة الاقتصاد الأخضر:

يتضح أهمية مواكبة الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

– مواجهة التحديات البيئية عبر خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

– استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضراراً بالبيئة وصحة الإنسان؛ حيث يتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وخلق فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء،

ومنع التلوث البيئي، والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

– تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات وادارتها بشكل أفضل.

– حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الموارد.

– تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة؛ للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة للتغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة

– القضاء على الفقر: حيث يتيح التحول إلى الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالسعي للحد من آثار الفقر الآخذة في الزيادة في كثير من البلدان، ذلك من خلال توفير فرص العمل اللائقة وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام، بعيدا عن المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة. (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١ م، ص ٧٣).

أبعاد الاقتصاد الأخضر:

تتمحور مبادئ الاقتصاد الأخضر حول عدة أبعاد كما حددتها محمد (٢٠١٧) للاقتصاد الأخضر:

البعد البيئي: ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب هذا تغييراً في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد؛ من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير العديد من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

البعد الاجتماعي: والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر واعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المرأة، ويتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية.

البعد الاقتصادي: حيث يسعى إلى مساعدة البلدان علي تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها. والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت.

مبادئ الاقتصاد الأخضر:

حددت UNESCO(2012, p.12.) مبادئ الاقتصاد الأخضر على النحو الاتي:

- مبدأ الاستدامة: وسيلة لتحقق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها. ويتناول جميع أبعادها الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)
- مبدأ الكرامة: يصنع الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان ، كما يحترم حقوق العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.
- مبدأ العدل: يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما أنه يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.
- مبدأ صحة الأرض: يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، و يضمن الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل، ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية.
- مبدأ المساءلة والحكم الرشيد: فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطاراً؛ لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة
- مبدأ المشاركة: فهو يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية.
- مبدأ المرونة: يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية، ويدعم الحماية الاجتماعية الشاملة و يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية.

- مبدأ الكفاءة: فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، ويعطي حقوقاً عادلة للوصول للملكية الفكرية ضمن إطار قانوني عالمي.
- مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة: حيث يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطى الأولية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم وتحتاج تلك المبادئ من القائمين علي التربية العملية الي الترجمة الفعلية لها

الأداء التدريسي لطلاب التربية العملية

يشير أداء المعلم إلى سلوك المعلم أثناء مواقف التدريس داخل الفصل أو خارجه. ويعد بمثابه الخطوات الإجرائية لما يقوم به المعلم من أفعال واستراتيجيات في عمليات التدريس وإدارة الفصل.

يعكس الأداء التدريسي لطلاب التربية العملية الأنشطة المختلفة والواجبات الأخرى الملقاة على عاتق كل مدرس في المدرسة كتحضير الدروس وحضور الاجتماعات المدرسية وتنفيذ وسائل الإيضاح واستخدام المكتبة المدرسية والمشاركة في الأنشطة الصفية واللاصفية، وتنفيذ التقويم بكل أنواعه وأساليبه وكذلك حتى يتعلم الالتزام بالعمل والحضور إلى المدرسة في مواعيدها الصباحية والانصراف منها في نهاية الدوام المدرسي اليومي.

. مسؤوليات وأدوار المشاركين في برامج التربية العملية:

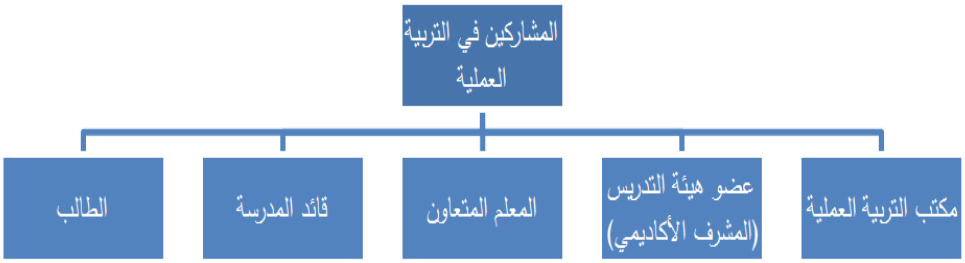

بضرورة تنظيم مؤسسات تدريب المعلمين لفهم الاقتصاد الأخضر من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل منتظمة لجميع المشاركين لفهم تلك الابعاد وتطبيقها علي طلاب التربية العملية لتحسين الاداء **التدريس** لهم لمواكبة الاقتصاد الأخضر.

مكتب التربية العملية:

هم حلقة الاتصال بين الطالب/ المعلم ومدرسة التطبيق من ناحية، وبين كلية التربية ممثلة في قسم المناهج وطرق التدريس من ناحية ثانية. ومن مسؤوليات مكتب التربية العملية ما يلي:

- توزيع الطلاب المتوقع تطبيقهم للتربية العملية
- ضرورة مشاركة المكتب بتنمية الطلاب مهنيا خلال فترة التدريب من خلال عقد محاضرات عامة في الموضوعات التي تهمهم خلال فترة التطبيق
- المتابعة المستمرة لسير العمل وفق خطط علمية مدروسة، وتقديم الحلول للمشكلات التي تواجه أعضاء البرنامج.
- تحديد نصاب المدرسة من الطلاب/ المعلمين مع مراعاة عدم تكدس الطلاب/ المعلمين في المدارس.

مسؤوليات وأدوار عضو هيئة التدريس (المشرف الأكاديمي):

تتمثل أدواره في التالي:

- متابعة مواظبة الطلاب/ المعلمين والتزامهم بالقواعد والقوانين، وما يجب أن يؤدى أو يكلف منه ودوره معلمًا كسائر معلمي المدرسة.
- متابعة التزام الطلاب/ المعلمين بالآداب وأخلاق المهنة عند التعامل مع المتعلمين والزملاء وإدارة المدرسة.
- متابعة خطط الأنشطة أو الدروس في ملفات الانجاز عند زيارة الطلاب المعلمين في قاعات التدريس، ومتابعة تنفيذ الدروس.

- المساهمة في حل المشكلات التي قد يتعرض لها الطلاب المعلمين بشكل مباشر مع المعلمين وقائد المدرسة.
- تقويم أداء الطلاب المعلمين خلال زيارات متفرقة لا تقل عن ثلاث زيارات لكل طالب معلم باستخدام باستمارة التقويم الخاصة بكل قسم وعقد جلسات للمناقشة الفردية والجماعية بعد انتهاء الدروس.

مسؤوليات المعلم المتعاون نحو برنامج التربية العملية:

من مسؤولياته ما يلي:

- متابعة كراسات التحضير اليومي وإرشاد الطالب/ المعلم إلى أفضل أساليب التحضير وخطواته المختلفة.
- المساهمة في حل المشكلات اليومية الطلابية وغير الطلابية حتى يصبح الطالب/ المعلم قادرًا على معالجتها بنفسه وخاصة ضبطه للفصل.
- متابعة أعمال التقويم الذي يقوم به الطالب/ المعلم حتى يؤديه بموضوعية وعدالة ودقة تصحيح.
- مساعدته في إنتاج الوسائل أو استعمال المتوفر منها في مركز مصادر التعلم وتبصيره بإمكانات المدرسة.
- التواصل مع المشرف الأكاديمي لمناقشة الملاحظات على الطالب/ المعلم.

مسؤوليات القائد او مدير المدرسة نحو برنامج التربية العملية:

إن دور قائد مدرسة التدريب دور مهم جدًا من الناحيتين الإدارية والفنية التربوية، ومن مسؤولياته ما يلي:

- استقبال الطلاب المعلمين، واطلاعهم كل القوانين واللوائح المنظمة للعمل في المدرسة.
- تسليم الطلاب/ المعلمين الجداول الرسمية.

- متابعة الطلاب المعلمين من حيث الالتزام بالدوام اليومي المدرسي وهذا يشمل حضورهم للطابور الصباحي والتزامهم بوقت دخول الأنشطة/ الحصص. وكذلك الاستئذان في حالة الحاجة للخروج مبكراً.
- متابعة الأعمال الإدارية الأخرى مثل حضور الطالب/ المعلم للاجتماعات التي يعقدها القائد، وكذلك متابعة تواصلهم مع أولياء الأمور والذي يجب أن يكون فقط من خلال المعلم المتعاون.
- الاتصال بالمشرف الأكاديمي للإبلاغ عن أي تقصير أو إهمال متعمد أو غياب بلا عذر أو بلا إذن؛ لاتخاذ الإجراء اللازم، وكذلك للإبلاغ عن أي سلوك غير مرغوب فيه؛ حتى يتم معالجة مثل هذه الأمور بسرعة.
- تقويم الطلاب/ المعلمين التقويم العادل الدقيق وضمن معايير موضوعية وفق استمارة التقويم المقدمة له من قبل مكتب التربية العملية.
- تعريف الطلاب المعلمين بالإمكانات المتوفرة في المدرسة وتحديد المهام الإدارية التي يمكن لهم المشاركة فيها.

مسؤوليات الطالب/ المعلم في التربية العملية:

- يجب على الطالب/ المعلم تسليم خطاب المباشرة للمشرف الأكاديمي فور استلامه من القائد التربوي مع صورتين للجدول الدراسي.
- الالتزام الكامل بالدوام المدرسي، وحضور الطابور الصباحي والاستمرار حتى نهاية اليوم الدراسي كاملًا ولا يخرج إلا لضرورة ملحة ويكون الاستئذان من قائد المدرسة، وعليه أن يُعلم المشرف الأكاديمي بذلك.
- القيام بكل الأعمال التي يكلف بها كإعداد الدروس وتحضيرها جيدًا مع التنفيذ الفعال للتدريس وحسن الإدارة الصفية مع ضرورة البدء في إعداد ملف الإنجاز الخاص به منذ بداية الفصل الدراسي.
- التحلي بأخلاقيات المهنة من حيث المظهر الخارجي، والاتزان النفسي، واحترام الآخرين وتقبل النقد. كما يجب عليه الامتناع عن كل ما يعكر صفو اليوم الدراسي

ولا يصب في التدريب الميداني من أحاديث جانبية/ استخدام الجوال/ التجول بين الصفوف/ التصوير.

- المشاركة في الأنشطة الصفية والغير الصفية كالإذاعة وإنتاج الوسائل وفق تخصصه وإمكاناته.
- إجراء أعمال التقويم والاختبارات الشفوية والتحريرية في مواعيدها المحددة وبعدل ومساواة ودقة.

المراجع

المراجع العربية:

المطيري، أفراح عباس (٢٠١٩م). واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، ع ٢٠، (١)، ص ص ٥٠٩-٥٥٦.

برنامج الأمم المتحدة للبيئية (٢٠١١). نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية والقضاء على الفقر. نيويورك: الأمم المتحدة.

محمد، مديحة. (٢٠١٧). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٤٩، يوليو،ص ص ٢٦-٨٩.

فؤاد، هبة (٢٠٢٠). فاعلية برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٤٤(١)، ص ص ١٥٥-٢٢٦.

المراجع الأجنبية:

Fien J, & Guevara, J (2013). Skills for a green economy: Practice, Possibilities, and prospects. In Skills Development for Inclusive and Sustainable Growth in Developing, Asia- Pacific (255-263). Springer, Dordrcht.

UNESCO. (2012). UNESCO's input to the Rio+20 compilation document. Paris: UNESCO.